

Distr.: General
29 November 2001
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

ثانيا - أنشطة البعثة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بأحكام الفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٣٥٧ (٢٠٠١) المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمدة ١٢ شهرا أخرى حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويورد التقرير عرضا مفصلا للتقدم الذي أحرزته البعثة منذ تقريري المؤرخ ٧ حزيران/يونيه (S/2001/571) ويستعرض الأنشطة المنفذة بصورة مشتركة بين البعثة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة إعلامية قدمها ممثلي الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (انظر S/PV.4379).

إصلاح الشرطة

٢ - ولا يزال كل من السيد جاك بول كلاين يعمل بصفته ممثلي الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، والجنرال فانسان كوردورا بصفته مفوض قوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة. ويبلغ قوام هذه القوة حاليا ٦٧٣ فردا (انظر المرفق).

٣ - لا تزال البعثة، في اضطلاعها بأعمالها، تسترشد بخطة تنفيذ الولاية (S/2000/529)، الفقرة ٣٤ و S/PV.4154، الصفحة ٦) المعدة لكي يتم ضمن فترات زمنية محددة إرساء الأسس الأساسية الإدارية والمتعلقة بالموظفين التي تسمح ببناء قوة شرطة محترفة. وقد أعيد تحديد المهام الأساسية للخطة حتى أصبحت تضم ٦٦ مشروعا محمداً أُجِّز ٤٣ منها في حين لا تزال الـ ٢٣ الأخرى قيد التنفيذ.

٤ - سُجِّل في سجل أفراد إنفاذ القانون بالبعثة نحو ٨٠٠ ٢٤ من العاملين بالشرطة، ثلثهم تقريبا من أفراد الشرطة والثلث الآخر من الموظفين الإداريين العاملين بدوائر الشرطة. كما مُنح إذن مؤقت لممارسة سلطات الشرطة لـ ٤٩١ ١٥ من أفراد الشرطة ٦٢٥ ٦ منهم في جمهورية صربسكا و ٢٢٩ ٨ في الاتحاد و ٣١٢ في مقاطعة بريتشكو أما الباقون ففي مؤسسات تابعة للدولة كإلنتربول ودائرة حدود الدولة. وسيبدأ منح الشهادة النهائية لأفراد الشرطة في مطلع عام ٢٠٠٢ ويتوقع إنجازها بحلول أواخر عام ٢٠٠٢.

المائتين. وتبلغ التكاليف التقديرية نحو ١,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة.

٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، أنشأت البعثة برنامجا خاصا لمكافحة الاتجار بالأشخاص عُرف باسم البرنامج الخاص لعمليات الاتجار بالأشخاص. وقد ساعد هذا البرنامج ٩٠ من ضحايا الاتجار بشكل رئيسي من جمهورية مولدوفا ورومانيا وأوكرانيا. ويرصد أيضا مراقبو الشرطة المدنية المفروضون لهذا البرنامج التحقيقات الجنائية والإجراءات القانونية التي تعقب عمليات التوقيف التي تتم بمساعدة من الوحدة الاستشارية للعدالة الجنائية بالبعثة (انظر الفقرة ١٦ أدناه). ومنذ تموز/يوليه أدين سبعة أشخاص بتهم متصلة بالاتجار. بيد أن إحراز تقدم إجمالي في مكافحة هذه التجارة غير المشروعة يواجهه عائقا كبيرا يُعزى جزئيا إلى ضعف النظام القانوني.

٩ - ويشكل رد قوات الشرطة على العنف المرتكب بحق العائدين من الأقليات مؤشرا هاما على أداء الشرطة. فبين حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ سُجل نحو ١٥٢ حادثا يتصل بعودة الناس، ٨٩ منها في جمهورية صربسكا و ٥١ في الاتحاد و ١٢ في مقاطعة بريتشكو. ومع أن غالبية هذه الحوادث هي حوادث طفيفة تنطوي على مضايقة كلامية إلا أن عددا ضئيلا منها شمل أعمال عنف خطيرة حصلت في نقاط ساخنة معروفة جيدا في شرق جمهورية صربسكا. وتشمل هذه الحوادث: قتل بوسني عائد إلى فلاسينيتسا؛ وإلحاق أضرار بأملاك بوسنية في بيلينا؛ واستخدام متفجرات ضد بوسنيين في براتوناتس. بيد أنه لوحظ في بعض مناطق جمهورية صربسكا تحسن طفيف في رغبة قوات الشرطة المحلية وقدرتها على التصدي لأعمال العنف المتصلة بالعائدين. وخلافا لأعمال العنف الخطيرة التي نشبت في أيار/مايو ٢٠٠١، تمكنت شرطة جمهورية صربسكا بشكل فعال من احتواء المظاهرات التي نُظمت

٥ - وحددت البعثة عددا كبيرا من الأفراد الذين لا يؤدون عملهم كما يجب في مناصب إنفاذ القانون. ففي العديد من هذه الحالات، تحايلت وكالات إنفاذ القانون على إجراءات الاختيار والتسجيل التي تتبعها قوة الشرطة الدولية. وبإمكان البعثة أن تسحب إذن ممارسة سلطات الشرطة من أفراد الشرطة الذين لا يتحلون بالمستوى الملائم للقيام بعمل الشرطة. وفي الواقع جرى بين ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ سحب الإذن من ٨٥ من أفراد الشرطة بسبب تقصيرهم في أداء مهامهم على نحو خطير أو لانتهاكهم القانون أو لتصرفهم وكأنهم في زمن حرب (٦٥ منهم في الاتحاد و ٢٩ في جمهورية صربسكا). بيد أن الأفراد المسحوب منهم الإذن غالبا ما يستمرون في تقاضي أحوارهم ويُنقلون لشغل وظائف إدارية خارجة عن سلطة البعثة أو تناط بهم وظائف في شركات عامة. ولم يتخذ المسؤولون المحليون إجراءات تأديبية أو جنائية إلا نادرا.

٦ - وتضطلع حاليا الشرطة المحلية، تحت رقابة البعثة، بالغالبية العظمى في الدورات التدريبية الأساسية. وقد أُجريت الدورة التدريبية الأولى على الإدارة لـ ١٢٠ من موظفي الشرطة المتوسطي والرفيعي المستوى. وأُنجزت البعثة أيضا برامج تدريبية طالت عددا من المجالات المتخصصة؛ وسيستمر التدريب على المواد الخطرة وأنشطة مكافحة الإرهاب طوال فترة ولاية البعثة.

٧ - وتعزيزا لقدرة قوة الشرطة على مكافحة الشغب وضعت البعثة، بالتشاور الوثيق مع قوة تحقيق الاستقرار، مناهج تعليمية عملية لتدريب وحدات دعم من الشرطة المحلية بحجم سرية، على مكافحة الشغب. والتخطيط جارٍ لتنظيم ثماني دورات تدريبية مدة كل منها ثلاثة أسابيع. ويستلزم هذا المشروع بشكل عاجل مساعدة مالية من

وضع طرائق لإعادة تشكيل قوة الشرطة بشكل مكثف، أحررت البعثة مسحا تجريبيا مفصلا في كانتون واحد استعقبه عمليات مسح شاملة تطل جميع مؤسسات إنفاذ القانون في عام ٢٠٠٢.

١٢ - وما زالت كفالة تمثيل الأقليات في قوات الشرطة المحلية تشكل واحدا من أكثر مشاريع البعثة صعوبة وتطلباً للعمل المكثف. وينطوي توظيف أفراد الأقليات على إعلان الشواغر والتدقيق في المرشحين والاتصال مع المنظمات غير الحكومية بشأن إسكانهم، ودعم إدماجهم في مكان العمل. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، تلقى ٩٩ من أفراد الشرطة في الأقليات مساعدة لإعادة بناء مساكنهم. وينتظر حاليا ١٧٩ فردا من الشرطة الحصول على هذه المساعدة قبل استلام مهامهم.

١٣ - وواصلت البعثة برامج التوظيف في الأقليات الهادفة إلى زيادة تمثيل الأقليات في قوات الشرطة المحلية. وتنظم أكاديميتان دورات تدريبية لطلاب الشرطة الجدد ودورات تكميلية لأفراد الشرطة السابقين؛ كما أن برامج إعادة الانتشار الطوعية تشجع أفراد الشرطة في السلك على الانتقال. وقد تخرج حتى الآن ٦٠٨ من طلاب الشرطة في حين يخضع ٣٢٩ للتدريب. ونُظمت ست دورات تكميلية ضمت ٧١ مشاركا يشغل نصفهم مناصب متوسطة أو رفيعة المستوى. وأدت سبع عمليات لإعادة الانتشار الطوعي إلى انتقال ٧٧ من أفراد الشرطة من الأقليات إما داخل الكيان الواحد أو من كانتون إلى آخر. كما جرى الأخذ بمقياس اختيار موحد داخل هاتين المؤسستين بغية تحسين نوعية المهندسين الجدد. ونتيجة للجهود الحثيثة الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة، باتت هذه الأخيرة تشكل نسبة ٧٥ في المائة من تلامذة صفوف أكاديمية الاتحاد، أي ما يمثل زيادة تبلغ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في الصفوف السابقة. كما أن نسبة ٢,٤ في المائة تقريبا من أفراد الشرطة المسجلين لدى الدولة

لدى افتتاح المسجد الثاني بفرهاديه في حزيران/يونيه ٢٠٠١. والتحقيقات المستمرة التي تقوم بها الشرطة في حوادث العنف التي حصلت في أيار/مايو ٢٠٠١ وفي جريمة ارتكبت في فلاسينيتسا في تموز/يوليه ٢٠٠١، كافية عموماً؛ أما أفراد الشرطة الذين حموا مرتكبي أعمال العنف ضد الأقليات في بيبينا فقد صُرفوا من الخدمة ورفعت عليهم دعاوى جنائية. بيد أنه ما زال هناك العديد من الحوادث الخطيرة العالقة، الأمر الذي يثبت أوجه القصور الخطيرة في التحقيقات التي تجريها الشرطة.

إعادة تشكيل الشرطة

١٠ - واصلت البعثة تنفيذ مشروع "مفوض الشرطة" (انظر S/2000/571، الفقرة ١٦) الذي يشكل عنصراً هاماً من عناصر جهودها الرامية إلى إنشاء سلك شرطة غير ميسس يكون بمنأى عن التدخل السياسي المباشر. فقد جرى الآن تعيين مفوضين للشرطة بالنيابة في وزارة الداخلية الاتحادية وستة كانتونات تابعة للاتحاد ووزارة داخلية جمهورية صربسكا. والعمل جار حالياً على إدخال التعديلات اللازمة في قوانين الشؤون الداخلية على مستوى الكانتونات وفي جمهورية صربسكا. بيد أن هذا المشروع يواجه عائقاً في الكانتون السادس الكرواتي - البوسني المختلط فيما يتصل باختيار مفوض الشرطة بالنيابة (بوسني) وفي الكانتونات الثلاثة ذات الأغلبية الكرواتية. وفي أعقاب كتاب وجهه ممثلي الخاص عرض الممثل السامي تقديم دعمه تديلاً لهذا العائق.

١١ - وتحسيناً للإدارة الداخلية والنهوض بالروح المهنية والمساءلة، قدمت البعثة قانوناً تأديبياً في أعقاب إجراء تقييم للآليات التأديبية والإجراءات القانونية المتبعة في أنحاء البلد. وسيشكل هذا القانون الذي اعتمده دائرة حدود الدولة، نموذجاً يحتذى كل من جمهورية صربسكا والاتحاد. وبغية

القضائيين. وقدمت الوحدة أيضا الدعم إلى أفرقة البرنامج الخاص لعمليات الاتجار بالأشخاص الذي شمل التدخل إلى جانب المدعين العامين وقضاة التحقيق في استخراج الأدلة الثبوتية من الأعمال الناجحة التي قامت بها الشرطة، كما نظمت دورات تدريبية لأفراد الشرطة على كتابة تقارير الجرائم. وبالنظر إلى التغييرات القانونية الوشيكة يجرى حاليا إعداد هذه الدورات على نحو يهدف إلى تعزيز التعاون والتفاهم بين الشرطة والمدعين العامين. وقد تعاونت الوحدة مع منظمات دولية أخرى بشأن تدابير إصلاح العدالة الجنائية ولا سيما في القانون الجنائي العام للبوسنة والهرسك وقوانين الإجراءات الجنائية وقوانين الكيان ذات الصلة.

التعاون بين دائرة حدود الدولة وقوة الشرطة المشتركة

١٧ - باتت دائرة حدود الدولة المكونة من ٣٦٤ فردا مسؤولة الآن عن ٧٥ في المائة من حدود دولة البوسنة والهرسك بالإضافة إلى مطار سراييفو. وانعكاسا للدور المتنامي الذي تضطلع به الدائرة على طول الحدود، انخفض عدد الواصلين عبر سراييفو غير المعروف مصيرهم من ٢٥ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ٩ ٠٠٠ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وخلال الصيف أدت حملة مشتركة قامت بها الوحدة والبعثة إلى وضع حد للدور الكبير الذي اضطلعت به شركة طيران البوسنة في نقل المهاجرين غير الشرعيين إلى توزلا. كما أدت مراقبة الحدود بشكل أكثر صرامة على نطاق أوسع إلى زيادة عمليات ضبط المواد المهربة. وبين ١ حزيران/يونيه و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ورغم القيود الحالية المفروضة على التنقل والاتصالات، ضبقت الدائرة سلعا مستوردة بطريقة غير شرعية وعملات بقيمة توازي مليون دولار.

١٨ - وقد أُخّر البطاء في تسليم المركبات والمعدات الممنوحة وانعدام التمويل الكافي نشر المكاتب الميدانية

والحائزين إذنا مؤقتا هي من النساء (٣ في المائة بالاتحاد و ١,٤ في المائة بجمهورية صربسكا).

١٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بلغ عدد أفراد الشرطة من الأقليات الحائزين إذنا مؤقتا والعاملين في الاتحاد ٩٣٤ فردا من مجموع يبلغ ٢٢٩ ٨ فردا (أي ١١,٣ في المائة). وفي جمهورية صربسكا، مُنح ٢١١ فردا من الأقليات إذنا مؤقتا من مجموع يبلغ ٦ ٦٢٥ فردا (أي ٣,٢ في المائة). وتجدر الإشارة إلى أن دائرة حدود الدولة ودوائر الشرطة في مقاطعة بريتشكو هي متعددة الإثنيات بشكل كامل وإن لم يظهر ذلك في النسب المئوية الإجمالية. ويشكل تعيين عليا هاسيتش، البوسني، مؤخرًا نائب أمر مخفر في مخفر شرطة سربرينتسا المنشأ حديثا والذي أسسه وصممه وموّل بناءه جزئيا الصندوق الاستئماني لإعادة الخدمات الأساسية في سراييفو (انظر الفقرة ٣٠ أدناه)، خطوة إيجابية على طريق توطيد نشر أفراد الشرطة من الأقليات في سربرينتسا وحافزا للأقليات على العودة.

التعاون بين الشرطة ونظام العدالة الجنائية

١٥ - استمرت الهيئة القضائية المستقلة العاملة ضمن إطار مكتب الممثل السامي في التركيز على رفع مستوى السلك القضائي (القضاة والمدعون العامون). بيد أن التقدم المحرز كان بطيئا، وحتى في الأماكن التي يؤدي فيها أفراد الشرطة ومؤسساتها التزامهم ومسؤولياتهم بشكل كامل، أعاق سوء التصرف القضائي محاكمات مرتكبي العنف الإثني ومسيئي استخدام سلطات الشرطة والمتجرين بالأشخاص. وغالبا ما تتببط عزيمة أفراد الشرطة في المضي بعمليات التوقيف ورفع الدعاوى، كما أن ثقة الناس بالنظام القضائي ضعيفة والفساد ما زال مستشريًا.

١٦ - وقدمت الوحدة الاستشارية للعدالة الجنائية مساعدة مباشرة إلى أفراد الشرطة المحلية في تعاطيهم مع المسؤولين

٢١ - والعمل جار أيضا على المستوى الإقليمي لتحقيق التعاون بين عناصر الشرطة. فقد أقرت لجنة الوزراء التي ترأسها البعثة والتي تضم وزير داخلية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا ووزير داخلية كيان البوسنة والهرسك ومدير دائرة حدود الدولة (انظر S/2000/571، الفقرة ٢٧) في ١٢ أيلول/سبتمبر استراتيجية إقليمية لمكافحة الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة والإرهاب. وتشمل هذه الاستراتيجية تبادلًا إقليميًا للمعلومات بغية تعزيز القدرة على التعرف إلى الإرهابيين المشتبه بهم والمنظمات المتواطئة معهم.

الشرطة وتوعية الجمهور

٢٢ - من أجل وضع حد للشك الراسخ بين الجمهور والشرطة، تم تنظيم أكثر من ١٠٠٠ مناسبة اجتماعية حتى الآن خلال ٢٠٠١. ومن بين هذه المناسبات "اللقاءات المفتوحة"، وزيارات للمدارس، وعرض لمهارات إنفاذ القانون، ونزه للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تنظمها الشرطة. واستمرت الحملات الإعلامية لزيادة وعي الجمهور بحقوق وواجبات الشرطة والمواطنين. وفي وقت سابق من هذه السنة، تم تنظيم حملة رئيسية على مستوى البلد اشتركت فيها وسائط الإعلام لإبراز مسألة العنف المتزلي وإطلاع الجمهور على المساعدة التي يمكن أن تقدمها الشرطة، والخدمات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية. وتم الشروع في شهر آب/أغسطس بحملة وطنية للتعريف بدائرة حدود الدولة وتشجيع الجمهور على تأييدها. ومن أجل شرح دور دائرة حدود الدولة، تم وضع لوحات إعلانية على جانبي الطريق، وعرض أشرطة فيديو، وتوزيع منشورات، وتنظيم احتفال كبير. واستمرت دائرة حدود الدولة في نشر الرسالة الإخبارية وعنوانها "على الحدود" التي تصدرها مرتين في الشهر باللغات المحلية وباللغة الانكليزية. ومنذ أن أعيد في شهر آب/أغسطس وضع موقع

وحدات الدعم المتنقلة. وتقدر قيمة العجز في المعدات المطلوبة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ بنحو ٢,٥ ملايين دولار؛ في حين يبلغ العجز المتوقع في تمويل المرتبات ١٦ مليون دولار. ووافق صندوق النقد الدولي، بطلب من البعثة، على منح الدائرة الأولوية في النداءات الموجهة إلى المانحين هذا الخريف. وسيُتمس تمويل معدات الدائرة في مؤتمر المانحين الثنائيين الخاص بالبعثة في كانون الأول/ديسمبر.

١٩ - وكان للهجمات الإرهابية التي حصلت بالولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أثر فوري وواسع المدى على الترتيبات الأمنية المحلية والإقليمية. فقد قام فريق العمل المشترك بين الكيانات الذي أنشئ برعاية الاجتماع الاستشاري الوزاري بشأن المسائل المتعلقة بالشرطة الذي ترأسه البعثة، بوضع خطة وطنية لمكافحة الإرهاب لمدة تتراوح بين خمسة وسبعة أشهر تشمل إنشاء قاعدة بيانات لكل ما جرى جمعه من معلومات بغية نشرها بين الأطراف، وسجلا بجميع المعلومات المتبادلة والأنشطة التنفيذية. وطبقت دائرة حدود الدولة تدابير أكثر صرامة لمراقبة الحدود برا وجوا وعلى المعابر الحدودية وعززت التدابير الأمنية في مطار سراييفو. وصاغت الدائرة تعديلات لإدخالها على قانون الهجرة واللجوء كمساعدة إضافية في فرض تدابير مكافحة الإرهاب. وتأكيدا على أهمية الدائرة كجزء لا يتجزأ من عملية مكافحة الإرهاب، حثت حكومة الدولة على التعجيل في نشر وحدات الدائرة لا سيما في مطارات البلد الثلاثة الأخرى (بانيا لوكا وموستار وتوزلا).

٢٠ - وتوفيراً لنظير على مستوى الدولة في مكافحة الدولية للجريمة، وتشجيعاً لتبادل المعلومات على الصعيد الوطني، وتوفيراً لحماية المؤسسات الوطنية والممثلين الأجانب، يسرت البعثة إعداد مشروع قانون لإنشاء وكالة حماية للمعلومات تابعة للدولة. والمشروع معروض حالياً على رئاسة البوسنة والهرسك.

هناك حاجة إلى ٢٢ ٤٠١ سكن لتغطية الاحتياجات الحالية واحتياجات العائدين المحتملين، وأولئك الذين عادوا بالفعل. وقد تحسّن معدل تنفيذ قانون الملكية بصورة طفيفة، فازداد في المتوسط بنسبة ٣٤ في المائة على مستوى البلد، و ٤٣ في المائة في الاتحاد، و ٢٤ في المائة في جمهورية صربسكا، و ٣٠ في المائة في مقاطعة برتشكو. غير أنه تمت تسوية أقل من ١٠ في المائة من المطالبات في بعض المناطق الواقعة في شرق جمهورية صربسكا، لا سيما فوكا وسوكولاك وسريبرينيتسا وفي أجزاء من الهرسك.

٢٥ - بدأ بصورة رسمية الشروع في "الدراسة القطرية المشتركة بشأن البوسنة والهرسك" التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة الإنمائية، وهي عبارة عن لمحة عامة عن مسائل مثل العودة، والتعليم، والصحة، وتدهور البيئة، والتنمية الاقتصادية، وينتظر موافقة مجلس الوزراء عليها. واستمرت حملة التوعية بالألغام على نطاق واسع، وتم الاضطلاع بها بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ووافقت الحكومة الاتحادية على مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الجهاز الوطني لإزالة الألغام، مما سهل عملية الموافقة على قانون يتعلق بتشريع جديد وترتيبات مؤسسية. وساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حكومة الدولة أيضا في الموافقة على المرفق ألف من اتفاقات دايتون، الذي يسمح بالانضمام إلى مرفق البيئة العالمية، ويوفر الأموال لمواجهة التحديات المتصلة بالبيئة والامتثال للواجبات التي فرضتها المؤتمرات الدولية في المسائل المتعلقة بالبيئة.

٢٦ - ومن أجل الحد من الضغوط المفروضة على الاقتصاد الذي يمر بفترة صعبة، وافق البنك الدولي على تقديم قروض جديدة يصل مجموعها إلى ٨٩,٩ مليون دولار، وتم تخصيص هذه الأموال للمشاريع الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، وتنمية المجتمعات المحلية، وخصخصة الشركات التي تملكها الدولة،

بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على شبكة الإنترنت، ازداد عدد الزيارات اليومية بنسبة ٥٠ في المائة، ووصل بانتظام إلى ٢٠٠٠ زيارة، وأحيانا إلى ٣٠٠٠ زيارة.

المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

٢٣ - تمت الدورة التدريبية الثانية لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين في البوسنة والهرسك في مقر البعثة في نهاية أيلول/سبتمبر. وهذه الدورة التي دامت عشرة أيام وحضرها ٢١ ضابطا من كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا، أعدت الضباط لغرض إرسالهم إلى بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في أوائل عام ٢٠٠٢، حيث سيتسلمون عملهم من الوحدة الحالية المؤلفة من تسعة أشخاص من البوسنة والهرسك. ولا تزال وحدة من الشرطة المدنية من البوسنة والهرسك تخدم في بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. والعمل جار في مراحل الأحياء لإنشاء وحدة عسكرية متعددة الجنسيات من البوسنة والهرسك، وهي مجموعة مسؤولة عن النقل الخفيف قوامها حوالي ١٣٠ شخصا. ويتضمن برنامج تدريب الوحدة جمع ونقل العربات والمعدات التي منحتها حكومة سويسرا من برن إلى سراييفو في تشرين الثاني/نوفمبر.

ثالثا - الأنشطة المشتركة التي تضطلع بها منظومة

الأمم المتحدة

٢٤ - أدى الوضع المحسّن للأمن والتعاون المتزايد الذي أبداه بعض المسؤولين المحليين إلى زيادة في عودة الأقليات. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعودة ٥٦ ٦٨٣ شخصا من الأقليات حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مقارنة بـ ٦٠ ٠٠٠ شخص خلال السنة الماضية. غير أن عملية إعادة بناء المساكن لا تزال بطيئة. ويقدر أن

رابعاً - الصناديق الاستثمارية

٢٩ - تلقى الصندوق الاستثماري لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك مساهمات قدرها ١٤,٤ مليون دولار. وتم استخدام هذه الأموال لتجديد الأكاديميات، وشراء البزات النظامية والعربات والحواسيب، وتدريب الشرطة المحلية وموظفي دائرة حدود الدولة. والأموال الإضافية اللازمة للشرطة النظامية ودائرة حدود الدولة تبلغ ٦,٤ مليون دولار. وسوف تستضيف بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ مؤتمراً للمانحين لتلبية جميع احتياجات الشرطة في سرايفو.

٣٠ - وتلقى حتى الآن الصندوق الاستثماري لإصلاح مرافق الخدمات العامة الأساسية في سرايفو الذي أنشئ في عام ١٩٩٤ مبلغاً قدره ٢٠,٨ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الإيرادات الآتية من الفوائد والبالغة ٣,١ مليون دولار في تمويل المشاريع. وتم استخدام مجموع الإيرادات البالغة ٢٣,٩ مليون دولار لتنفيذ المشاريع أو الموافقة عليها وبلغ مجموع تكاليفها ٢٣,٤ مليون دولار. والعمل جارٍ في الوقت الراهن في ٤٤ مشروعاً تقدر قيمتها بمبلغ ٤.٤ مليون دولار، ١٩ مشروعاً منها ينفذ خارج مقاطعة سرايفو. ومثال على هذه المشاريع دراسة وتصميم قسم الشرطة في سريرينتسا والإشراف على بنائه وتزويده بالأثاث ومعدات الاتصالات، وتم افتتاح هذا القسم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وشارك في تمويل هذا المشروع حكومة جمهورية صربسكا.

خامساً - الجوانب المالية

٣١ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٨/٥٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، مبلغاً إجماليه ١٤٤,٧ مليون دولار لتواصل عملية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك عملياتها لمدة ١٢ شهراً اعتباراً من ١ تموز/يوليه

وإعادة بناء البنى الأساسية في مجال الكهرباء. ومن أجل معالجة المشاكل الهيكلية الأعمق، نشر البنك الدولي تقارير يشرح فيها مدى تأثير الفساد، والحوافز المفروضة على الاستثمارات، والافتقار إلى الأهلية الائتمانية على قابلية الدولة على الاستمرار على المدى الطويل، كما نشر البنك الدولي تقييماً لبرامجه خلال منتصف المدة، ويتضمن التقييم تحليلاً مفصلاً للمخاطر، وللتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة.

٢٧ - وتنفيذاً لتوصيات برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتوصيات الجماعات التقنية، نفذت اليونيسيف بنجاح مشروع التقييم والرد السريع على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن خلال برنامج الشباب المشترك، أجرى الصندوق دراسة استقصائية على مستوى الدولة بين الشباب المحليين حول الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمواقف التي يتعين اتخاذها تجاه هذا المرض، وسوء استخدام المخدرات. وتم كذلك تقديم الدعم إلى اللاجئين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع الاهتمام بصورة خاصة بالاحتياجات النفسية لأطفال الروما.

٢٨ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم الخبرة المفيدة والإرشاد والتنسيق في مجال حقوق الإنسان لوكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما قوة الشرطة الدولية، وللمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وتنسق بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على نحو وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بعض المشاريع الثقافية الهامة مثل إعادة ترميم سرايفو هاغادا وإعادة بناء الكنيسة الأرثوذكسية القديمة.

الأعضاء أن تساهم بسخاء في المشاريع ذات الأولوية التي تقوم بها البعثة على النحو المحدد في النداء الموجه لتقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك. وأوجه أيضا نظر المانحين إلى النقص العام في الأموال اللازمة لدفع المرتبات لغرض النشر الكامل لأفراد دائرة حدود الدولة في عام ٢٠٠٢.

٣٥ - وأرحب بافتتاح أول مركز شرطة نموذجي في سريرينيتسا شيدته البعثة، ويتعاون رئيس وزراء صربسكا في تعيين أول بوسني في منصب قيادي في مركز الشرطة. وأشجع عددا متزايدا من ضباط الشرطة البوسنيين على العودة، بما أن ذلك يشكل تديرا أساسيا لبناء الثقة، وتأكيدا للعودة في اتجاهين في المنطقة. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، ساهمت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في تحسين الهياكل الأساسية في المنطقة، فاستخدمت مبلغا قدره ١.٦ مليون دولار، بموافقة المانحين، من الصندوق الاستئماني لإصلاح مرافق الخدمات العامة الأساسية في سرايفو. غير أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للتغلب على مآسي الماضي. ومن أجل تحديد الاحتياجات العامة، والإمكانيات اللازمة للتنمية، أجرت بعثة من الخبراء التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الآونة الأخيرة، تقييما للاحتياجات اللازمة لخطة الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي على مدى عدة سنوات في المنطقة، ومن شأن هذه الخطة أن تكمل خطة عمل سريرينيتسا الحالية وتمدها. وسوف يتم نشر نتائج هذا التقييم على نطاق واسع، عندما يتم الانتهاء من إعداده خلال الشهور القليلة القادمة.

٣٦ - ويتوقع من البعثة أن تكمل ولايتها الأساسية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كما هو محدد في خطة تنفيذ الولاية. غير أنه ستظل هناك حاجة إلى مواصلة عملية الرصد وتقديم المساعدة من أجل المحافظة على ما تم إنجازه. ويمكن أن تقوم بذلك بعثة من الشرطة أصغر حجما، تتألف من

٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٠٧,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ٢,٦١١ مليون دولار.

سادسا - الملاحظات

٣٢ - تواصل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إحراز تقدم في تحقيق هدفها المتمثل في استكمال ولايتها الأساسية. وقد تم تحقيق إنجازات مهمة منذ إصدار تقريرها الأخير ومن بينها: التحسن النوعي في التعاون بين مختلف الكيانات والشرطة الإقليمية، الذي يركز الآن على أنشطة مكافحة الإرهاب؛ والعمل الفعال لدائرة حدود الدولة التي نجحت في الحد بمقدار الثلثين من الهجرة غير القانونية المشتبه بها إلى أوروبا؛ وبدء مشروع مفوض الشرطة؛ ونجاح مشروع البرنامج الخاص لعمليات الاتجار بالأشخاص؛ واستحداث القانون التأديبي لتحسين نظم الإدارة الداخلية والمساءلة في قوات الشرطة؛ والأعمال التحضيرية المكثفة لإنشاء وكالة حكومية للإعلام والحماية، وهو تشريع معروض الآن على الأجهزة الحكومية.

٣٣ - والجدير بالذكر أنه في هذه البيئة السياسية الصعبة في البوسنة والهرسك، لم تكن هذه الإنجازات سهلة. فكان على البعثة أن تتغلب على مقاومة عنيفة وبعض التحدي. وتواصل البعثة الاعتماد على الممثل السامي لتخطي العقبات، وهيئة ظروف سياسية مواتية، والتعجيل بالإصلاح القضائي، ودعم الطلبات المقدمة للحصول على الموارد المالية الأساسية.

٣٤ - ومما له أهمية خاصة بالنسبة لاستكمال المشاريع الرئيسية في خطة تنفيذ الولاية، توفير مبلغ قدره ٦,٤ مليون دولار، لتزويد دائرة حدود الدولة بالمعدات الأساسية، بالإضافة إلى تزويد الشرطة بالمعدات الأولية. وأناشد الدول

حوالي ربع القوام الحالي لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونظرا لما للأمم المتحدة من التزامات كثيرة، أرى أنه من المستحسن أن تقوم جهات فاعلة إقليمية بتحمل مسؤولية هذه البعثة. وأعطيتُ ممثلي الخاص تعليمات لكي يتعاون تعاوننا كاملا مع المنظمات التي تقوم بتقييم احتياجات متابعة بعثة الشرطة والتي لها القدرة على الاضطلاع بمهامها. وإن اتخذ قرار بهذا الشأن، في وقت مبكر، أمر مهم من أجل ضمان التخطيط السريع والانتقال السلس. وتشارك البعثة أيضا مشاركة نشطة في المناقشات الحالية الجارية بشأن تعزيز الوجود الدولي في البوسنة والهرسك بغية تحسين الكفاءة وزيادة التنسيق مع المنظمات الدولية المختصة.

٣٧ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لمثلي الخاص السيد جاك بول كلاين، ومفوض قوة الشرطة المدنية الجنرال فانسان كوردوروا، على قيادتهما الحكيمة، ولرجال ونساء البعثة لتفانيهم ومثابرتهم على تعزيز السلام في البوسنة والهرسك.

المرفق

تشكيل قوة الشرطة الدولية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

٣١	الاتحاد الروسي
٢١	الأرجنتين
١٥٠	الأردن
٣٣	أسبانيا
١٦٣	ألمانيا
٢٧	إندونيسيا
٢٩	أوكرانيا
٣٥	أيرلندا
٣	أيسلندا
٢٣	إيطاليا
١٢١	باكستان
٤١	البرتغال
٤٨	بلغاريا
٣٢	بنغلاديش
٤٩	بولندا
٥	تايلند
٣٨	تركيا
٦	الجمهورية التشيكية
٣١	الدانمرك
١٨	رومانيا
٣	السنغال
٣٠	السويد
٨	سويسرا
٦	شيلي
١٥	الصين
٧٠	غانا
١٠٤	فرنسا

١٢	فنلندا
١٣	فيجي
٩	كندا
٧	كينيا
٤١	ماليزيا
٤٧	مصر
٧٦	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
١٣	النرويج
٣٥	النمسا
١٨	نيبال
٩٩	الهند
١٣	هنغاريا
٥٣	هولندا
٨٧	الولايات المتحدة الأمريكية
١٠	اليونان
<u>١ ٦٧٣</u>	المجموع
